

أي الجاء ونسب الفعل قتيان
نفسه على وجه التثنية ونسب
على وجه التثنية أي قتيان
فإنه لا يرد للصفة المسته
والفعل المسمى الفاعل والمستمر
المفعول واحدا مثل المبالغة

العاطف على الفعل الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي واحدا وهي الصفة الموصولة
لغير تفضيل لا فائدة تشبه الحدث الموصوفها دون إفادة الحدوث مثلا ذلك
حسن في قولك مرتت برجل حسن لوجه حسن صفة لأن الصفة ماد أعني
حدث وصاحبه وهذه كذلك وهي موصولة لغير تفضيل قطعا لأن
الصفات الدالة على التفضيل في الدلالة على مشاركتها في زيادة كالفعل وأعلم
والكثرة وهذه ليست كذلك وإنما صفة نسبة الحدث إلى موصوفها وهو
الحسن وليست موضوعية لإفادته معنى الحدث وأعني بذلك أنها تقيده
الحسن سببه المثال المدح كقوله ثابت لوجه الرجل وليس كما قد متبذره
وهذا اختلاف اسمي الفاعل والمفعول فإنها يفيد أن الحدوث والحدث
الأكبر أي أنك تقول مرتت برجل ضارب عن قصد ضارباً بمعية الحدوث
الضرب وتبدده وكذلك كمررت برجل مضروب وإنما سميت هذه الصفة
مشبهة لأنها كان أصلها أن لا تنصب لكونها مأخوذة من فعل فاصح
ولكونها لم يقصد بها الحدث في مباحث الفعل ولكنها استعملت باسم الفاعل
فأعطيت حكم في العمل ووجه التشبيه بينهما أنها توثق وتثبوت وتثبوت
تقول حسن وحسن وحسنان وحسنان وحسنان وحسنان
كما تقول في ضارب ضارب وضاربان وضاربان وضاربون وضاربون
وهذا يجازي فاسم التفضيل كعلم ولكن فائدة لا تخرج ولا تخرج
غالب أحوالها فإنه لا يجوز فيه أن يفتحة باسم الفاعل وقولي للمتعدية
لواحد إشارة إلى أنها لا تنصب إلا بجماد واحد الحسن نظر في
وظاهر وضارب ولا يتقدمها مفعولها ولا يكون اجتناباً واعيان
الصفة المشبهة تتألف اسم الفاعل في أحوالها (إنما ناع) المتحرك
على حركات المضارع في كتابته وتارة بحركات فلا تحسن ونظير
الإزبي إنما لا يجازي بان حسن ويظهر في الثاني على كلامه وإنما
الآثر في التمايز بان يفتحة بضمه القسم الأول هو الغالب حتى إن
في كلام بعضهم أنه لازم وليس كذلك وقد نهت علي أن علم الجائز هو

أي من حيث أن الفعل أصله أنه للثنية
والأصل أنه للثنية لثخون بطون المطبقين
لثخون المطبقين وهو كاللص فيهما أن لا
يكون واحداً لثخونهما بل هو على
فعل واحد وإنما جعلت لثخونهما على
فعل واحد ومعناه وهو على واحد
في قوله واحداً وهو المفعول وهو
الذي هو واحد والواحد والواحد والواحد

بمعنى
على
بمعنى

الفاعل

الغالب يتقدمي مثال ما لا يجازي وهذا بخلاف اسم الفاعل فإنه لا يكون
الاجازي بالمضارع كضارب فإنه يجازي ليعضاب فإن قلت هذا المتفق
بداخل ويدخل فإن الصفة لا تقابل للصفة قلت المعتبرة الجائز
تقابل حركة بحركة لا بد بعينها فإن قلت فكيف تصنع بغيره فإن
تأني فاعلم أن تأني في قولك كذا كذا في قولك كذا كذا في قولك كذا كذا
والأصل يقوم كبدخل فتقبل على الصفة الظان لتأني على الصوت ولم
الفاعل يدل على الحدوث الثالث أن اسم الفاعل يكون للماضي والمجال
وللمستقبل ويجوز لا يكون للماضي المتقطع ولا للملحق وإنما تكون للمال
للأبدي وهذا هو الأصل في باب الصفات وهو الوجه الثاني من الوجه
الثاني والأوجه الثلاثة تمت بحمد الله كما كنت من الحد من الألفية السوية
أن مفعولها لا يتقدم عليها لا تقول زيد وجبهته حسن بضم الوجه
في اسم الفاعل أن تقول زيداً بابه ضارب وذلك لأنه جمل الصفة الموصولة
وتأني في قولك فاعلم أن اسم الفاعل الذي هو مفعول عن الفعل بخلاف اسم
الفاعل فإنه قد يكون لوجه أو عاين أصل وهو الفعل الخامس أن مفعولها
لا يكون اجتناباً بل سبباً وتعني بالسبب واحداً من أمور ثلاث
الأول أن يكون متصلاً بضمير الموصوف نحو مرتت برجل حسن وجهته
الثاني أن يكون متصلاً بما يقو به تمام مفعول مرتت برجل حسن الوجهة الثانية
معام الخبر المضارع بالثالث أن يكون متقدماً على الموصوف كمررت برجل
حسن وجهته أي وجهته ولا يكون اجتناباً لقوله مرتت برجل حسن
وهذا بخلاف اسم الفاعل فإن دعوى يكون سبباً كمررت برجل ضارب
أباه ويكون اجتناباً كمررت برجل ضارب عمداً **ص** ويرفع على الفاعلية والأبدا
وتنصب على التثنية والثنية والثاني متعين في المعرفة ويجوز الأضافة
ش ويجوز الصفة المشبهة ثلاث حالات أحدها الرفع نحو مرتت برجل
حسن وجهته وذلك على وجهين أحدهما الفاعلية وهو متفق عليه والآخر
بالمفعول به **و**

استفادة

أي مع الصفة السببية والصلاحية الأتم
المسفة لفتحها للموضع جمل حقيقة
والعقوبات صوراً في الأفعال التي
أي على وجهين أحدهما الرفع
فإن كان فاعلاً فاعل الصفة
فإنه يجوز ضم المفعول والنصب والجر فحتاج
هذا الرفع وجهه وعلمه مدركه المستند